نص رد ن

▪ علاء حسن

بالكرّاث نحتوي الأزمة

الاحداث الدراماتيكية في المشهد السياسي بعد انسحاب آخر جندى اميركي من العراق ، خلفت تساؤلات كثيرة حول اسباب طلب رئيس الحكومة من البرلمان سحب الثقة عن نائب رئيس الوزراء صالح المطلك ، وما قيل عن صدور مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ، وتأخير طائرته مع زميله النائب الثاني خضير الخزاعي قبل التوجه الى السليمانية للقاء الرئيس جلال طالباني ، والتساؤلات اخذت هذه المرة طابع تبادل اتهامات من العيار الثقيل من قبيل، تسليم السلطة لمذهب معين ، واستبعاد آخر، والمالكي استغل الانسحاب لتصفية الخصوم، فضلا عن عودة نشاط الميليشيات وفرق الموت في محافظة ديالى .

البعض يدرك بان "جماعة الحكومة" ستعتمد التسويات ، وتنتهي الازمة بوليمة كبيرة ، واصدار بيان يدعو الجميع الى التمسك بالدستور واتفاق ربيل، والابتعاد جهد الامكان عن التصعيد الاعلامي لضمان استقرار الاوضاع السياسية ، والبعض الاخر يرى في اصرار الاطراف على مواقفها سيجعل العراقيين يطلبون من بعثة الامم المتحدة استيراد محتل جديد يلزم النخب السياسية الممثلة للشعب كما تقول، بان تسير على السكة والطريق المعبد بالزفت ، وتبتعد عن الترابي .

الوضع السياسي الحالي القى بتداعياته على الاوساط الشعبية ، فبرزت مخاوف من تجدد اعمال العنف الطائفي ، واستغلال الجماعات المسلحة الصراع السياسي لتنفيذ عمليات نوعية ، هي الاخرى ستسهم في تعقيد الازمة ، وهي لاعلاقة لها بالاتهامات من العيار الثقيل ، ولكنها تكمن بالناخبين ، لاختيارهم نخبا سياسية تحت تأثير الميول والتوجهات الطائفية ، فتم تشكيل برلمان للطوائف والمذاهب ، وانتج حكومة لم تعرف عنوانها بعد ، شراكة وطنية ، توافقية ، والدستور هو الآخر اسهم في تكريس غياب العنوان ، وامام التغيير مسافات بعيدة جدا بالاضافة الى وقوف الكتل النيابية الكبيرة ضد اي تعديل يضمن تشكيل حكومة اغلبية سياسية .

الوضع الحالي يوحي بان القوات الاميركية كانت صمام امان العملية السياسية ، والمواقف المعلنة للشركاء تكرس هذا الايحاء فأين "يوم الوفاء" من ضمان الاستقرار الامني والسياسي ، وهذا السؤال موجه للجميع والاجابة عليه ، تأتي عن طريق التمسك بالدستور وتعديل مواده الخلافية ، والمهمة تقع على مجلس النواب بكل كتله ، وتعليق القائمة العراقية مشاركة أعضائها في جلسات البرلمان سيفوت عليها فرصة تلبية مطالب قواعدها الشعبية . من المستحسن ان تلتزم الاطراف المشاركة في الحكومة الصمت او التريث في اعلان المواقف النارية، واثبت التريث أنه خير وسيلة لامتصاص الصدمات والانفعالات ونزع "الفتايل" على اختلاف انواعها واصنافها ، فبعد ان جربت القوى السياسية مبدأ التوافق في تسوية الخلافات منذ اكثر من ثماني سنوات ، ولم يحقق نتائج ايجابية ، ربما يكون التريث هو اخر العلاج ، بعد ان يتناول المتخاصمون المزيد من "باكات الكراث على الريك" صباحا وبعد ايام قليلة وبهذا الابتكار الجديد، سيكون التريث هو الخيار المعتمد في التعامل مع الازمات السياسية ، والكراث متوفر في الاسواق المحلية وليس مستوردا من دول الجوار ، وبعد التريث والاتكال على الله نحتفي بيوم الوفاء باحتفالية كبيرة يحضرها جميع القادة السياسيين بلا استثناء ، إلا من يرفض تناول الكراث ويقلل من اهمية التريث في حل المشاكل وحسم الملفات الشائكة .

تجمّع المرأة العراقيّة الحرّة يناقش أوضاع النساء بعد ٢٠٠٣

■ دهاء الرّاوي : لنمنح المرأة حق فرصة المشاركة في تقدّم المجتمع

■ عبد الهادي الحساني: لكي نبني أوطاننا ، علينا العمل بروح واحدة

جانب من الندوة

تحت شعار (المرأة خلال الاحتلال وما بعد الاحتلال) أقام تجمع المرأة العراقية الحرة أمس ندوة حضرها عدد من اعضاء مجلس النواب وعضوات في منظمات المجتمع المدني، ركزت على اهم ما حدث من متغيرات بعد الاحتلال الأميركي للعراق وتأثيرات ذلك على المجتمع وخصوصاً المرأة .

□ كتابة وتصوير سها الشيخلي

واستعرض النائب السابق عن كتلة دولة القانون عبد الهادي الحساني في كلمة له آثارِ الجرائم الارهابية على الاسرة قائلا: ان الجميع يدرك ان عدد الارامل والثكالى في المجتمع قد ازداد ، كما ان الكثير من النساء يعانين الفقر والحرمان ، لذا لابد من مشروع نهضوي للسياسة والادارة المعرفية والاقتصاد المعرفي نعمل من خلاله على وضع كفاءاتنا في مكانها الصحيح ، وهذا يتحقق عندما يتحكم منطق العقل بمنطق العاطفة والألم والانفعال الذي يتحكم في مشاعرنا . ودعا الحساني الى انطلاق فعالياتنا لتكون من اجل الانسان لانه غاية كبرى ، لذا علينا ان نجعل هناك اساساً قوياً لبناء مشاريعنا ، فالبعد البشري والبعد الروحي والفكري يتقدم على البعد المادي .

وتابع النائب الحساني في كلمته قائلا : يجب ان نعمل جميعا بروح واحدة ينسجم فيها العقل والفكر والعاطفة لكي نبني اوطاننا ، فالخلافات بيننا امر طبيعي يحدث بين الاخوان فقد اختلف قابيل وهابيل ، ولكن بالنهاية علينا ان نستند إلى العقل والحكمة لكي نتفق لما هو خير الوطن والمجتمع . واوضح ان الغرب لم يتفوق علينا بعقول ابنائه فقط ، فالعقول العراقية اثبتت جدارة عالية اينما ذهبت ، لكن هناك أمرين هما روح المواطنة القوية ، وروح العمل المشترك ، وهذا ما يجب ان نركز عليه ولدينا مشاريع عدة اولها مشروع منظمات المجتمع المدني للنهوض بواقع المرأة حيث ان هناك من يدافع ويحافظ على حقوق المرأة ولكن يجب تفعيل ذلك ، فالعراق اليوم بدأ بداية حقيقية صحيحة من خلال الدستور الذي لا يخلو من عيوب ولكن هذا ما استطعنا انجازه في ظرف صعب ، ولكن في كل الاحوال لا يمكن ان نقوم بعمل خارج الدستور والقانون .

والقت رئيسة تجمع المرأة العراقية الحرة دهاء الراوي في مستهل الندوة كلمة ترحيبية جاء فيها :

تمر علينا الايام الأواخر من الانسحاب الامريكي من العراق ، وتجمعنا حريص ان يطرح ما حصل للمراة خلال تسعة اعوام من الاحتلال وحالها بعده، وان طرحنا لهذا الموضوع نابع من ايماننا بان الانسان العراقي رجلا كان او امراة هو صانع النمو وركيزة تقدم العراق ، والمرأة العراقية قادرة تماما على المشاركة في تحقيق ذلك وقادرة على ان يكون لها مبادرتها في التصدي لمشكلات الوطن والمجتمع رغم الظروف التي عانت منها خلال فترة الاحتلال الصعبة، ولكن يجب منحها الفرصة لإظهار طاقتها .اما النائب نور الدين الحيالي فقد تحدث من خلال كلمته عن (الفدرالية وتداعياتها على المرأة) متناولاً فكرة تقسيم العراق الى ثلاث فدراليات وتداعيات ذلك على حياة المراة واصفا الفدرالية في العراق كونها غير ممكنة ولا ناجحة مذكراً بالقاعدة المعمول بها في المجتمع بالسؤال عن الفتى الذي يخطب الفتاة والتأكد من كونه صالحا لها ام لا ، لذا لا يمكن اقامة الفدرالية في العراق دون التاكد من نجاحها رغم كونها قد نجحت في دولة الامارات العربية المتحدة لانها خضعت لعملية منطقية وسياسية واقتصادية واجتماعية وقد قضت الفيدرالية في الامارات على التخلف والانشطار والانقسام وكونت دولة قوية ، كما نجحت الفيدرالية في امريكا ايضا ، الا انها في العراق اخفقت ذلك لان الشعب متكاتف ، ونحن ضد الفيدرالية ولا نتبناها ، كما لا نتبنى الفيدرالية التقسيمية حسب وجهة نظري على الاقل ، ونعتقد انه يمكن للمرأة ان تلعب دوراً كبيراً في ترسيخ قيم التسامح والمحبة في المجتمع من خلال دورها المؤثر في العائلة .

واوضح ان الفيدرالية على نوعين اما موحدة او اتحادية ، فالاتحادية تحدث بين عدة دول كما حدثت بين العراق وسوريا، وبين مصر وسوريا، والموحدة تلك التي يكون التقسيم فيها داخل البلد الواحد، فبعد تصويت عام ٢٠٠٥ تحول العراق من دولة موحدة الى دولة اتحادية .

وقد جرت مناقشة بين المتحدثين والحضور حول مختلف القضايا التي طرحت .

مسؤولو كربلاء : تخصيصات ٢٠١٢ قليلة وفيها غبن لعاصمة السياحة الدينيّة

□ كربلاء/علي العلاوي

عد مسؤولون في محافظة كربلاء التخصيصات المالية التي حصلت عليها المحافظة قليلة ولا تتناسب مع حقيقة الحاجة إلى تطويرها وهي التي عانت بحسب رأيهم من الإهمال طوال السنوات التي حكم فيها النظام السابق والتي جعلها قرية صغيرة مطالبين بالمزيد من الأموال بهدف تطوير المدينة وجعلها عاصمة للسياحة الدينية.

وقال رئيس مجلس المحافظة محمد حميد الموسوي للمدى إن اقل ما يقال عن الميزانية التي تم تخصيصها لعام ٢٠١٢ أنها قليلة لمحافظة تعد عاصمة السياحة الدينية ولكنها لا ترتقي إلى المدن السياحية البسيطة في العالم.

وأضاف: هذه الميزانية لا تلبي الطموح ويشعر مواطنو المحافظة أنهم وقعوا في غبن هكذا نسمع حين نلتقيهم وهم يطالبوننا بالمزيد من المشاريع وبالمزيد من التطور وإنقاذ المحافظة من الإهمال الذي صار جزءا منها وكأن لا احد يريد أن يزيل عنها المتراكم من الاهمال. واضاف: اعتقد أن كربلاء ضحية التجاذبات السياحية التي جعلتها تعتمد في التخصيصات على عدد السكان رغم ان الجميع يعلم ان هناك فقط عشرات الالاف من النازحين والمهجرين.وأشار: هناك محرومية وهناك إجحاف ولا احد يستطيع معالجة ما تعانيه المدينة وما نعانيه نحن بهدف تقديم الخدمات ما نقوله ان على الجميع مراعاة واقع كربلاء المقدسة التي يزورها الملايين سنويا بل إن الملايين من الزوار العرب والأجانب باتوا يأتون إلى العتبات المقدسة في كربلاء بما يعادل كل الأعداد السياحية طوال عقود من الزمن وهذا وحده كاف لكي نقول أن على الجميع العمل على تطوير المدينة وعدها مدينة سياحية وآثارية لكي ننهض بها.وطالب الموسوي مجلس النواب بأن يعمل على زيادة التخصيصات المالية لان لدينا مشاريع كبيرة تنتظر التنفيذ.من جهته قال نائب رئيس المجلس نصيف الخطابي للمدى:ما خصص غير كاف ربما نرددها جميعا ونقولها لكل وسائل الإعلام لأننا نشعر كما المواطن بالغبن.وقد كنا نتوقع أن تحصل كربلاء على استحقاق آخر وبما يتناسب ومكانتها الدينية وما تشهده من مناسبات والواقع السياحي ولكن لم يحصل أي شيء من هذا وباتت مناشداتنا السابقة وكأنها لا تعني أحدا فجاءت ميزانيتها رغم زيادتها تشابه ميزانيات المحافظات الأخرى واضاف: كنا نأمل ان تزداد ميزانيتنا للعام القادم على ٢٥٠ مليار دينار ولكنها جاءت اقل من ٢٠٠ مليارواستدرك: نعم نقول إن هناك زيادة في التخصيصات ولكنها زيادة عامة على كل المحافظات لذلك نشعر أنها اقل مما نطمح إليه كون كربلاء تعاني من نقص في البنى التحتية والزيارات الدينية شاهد على ذلك فأكثر من ٧٠٪ من العراقيين زاروا المحافظة وهو رقم لم تحققه أية محافظة أخرى إلا المدن المقدسة.وأشار إلى اننا كنا قد وضعنا خططا للنهوض بالمحافظة الى شيء آخر يتجاوز ما صرف عليها خلال السنوات الماضية ورغم ما تشهده المحافظة من تنفيذ أكثر من ٩٠٠ مشروع، وهو أيضا رقم لم تصله طوال تاريخ المدينة الحديث،إلا أنها تبقى بحاجة الى تخصيصات اكبر وما تقرر لا يوازي الحاجة لتطوير البنى التحتية فكيف بالبنى الفوقية.

فيما قال رئيس لجنة الاعمار والتخطيط الإستراتيجي في مجلس محافظة كربلاء عباس ناصر حساني إن حصة كربلاء من الموازنة العامة لعام ٢٠١٢ بلغت ١٩١ مليار دينار.موضحا أيضا أنها لا تكفي لما تحتاجه بسبب ما لديها من مشاريع تريد إحالتها إلى التنفيذ.وأضاف: لدى المحافظة خطط لتنفيذ مشاريع تصل إلى ٢٥٠ مليار دينار وهذا الذي تم وضعه للمشاريع لم يكن على أساس أنها مشاريع نريد تنفيذها بل هي متصلة ولا بد أن تنفذ في وقت واحد.

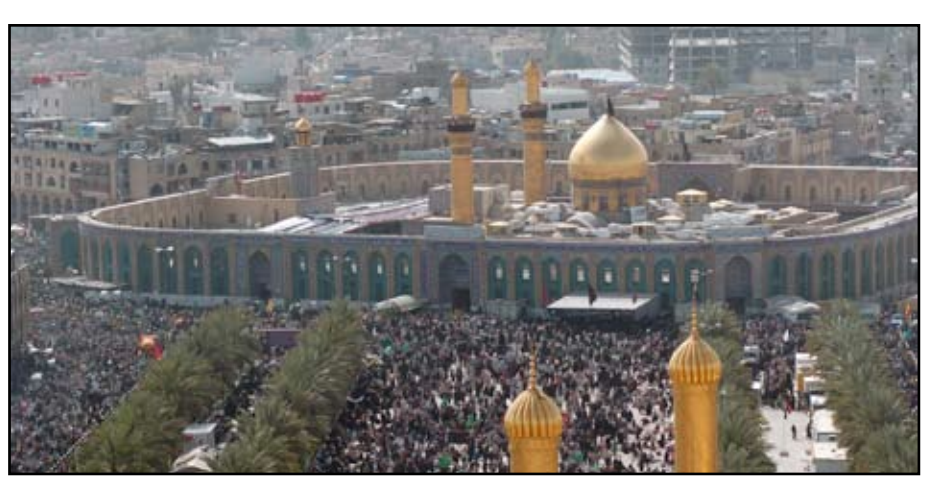

توزيع الصكوك على ٤٩١ مواطنا من المشمولين بالمادّة ١٤٠

□ بابل / اقبال محمد

وزعت في محافظة بابل وجبة جديدة من الصكوك على المواطنين المشمولين بالمادة ١٤٠ من الدستور شملت ٤٩١ مستفيدا من محافظات الفرات الاوسط والذين تضرروا في زمن النظام الديكتاتوري السابق.

وقال نائب محافظ بابل صادق المحنا: تم توزيع وجبة من المشمولين بالمادة ١٤٠ من الدستور من مواطني محافظات الفرات الاوسط والذين تضرروا في زمن النظام الدكتاتوري السابق الذي اوغل بالعراقيين قتلا وتدميرا وتهجيرا وتشريدا واليوم نرد جزءا من الدين الذي قدموه وهو بسيط جدا ولا يقاس بتضحياتهم الكبيرة، وقال المستشار القانوني سليم البياتي مدير مكتب الفرات الاوسط للجنة تنفيذ المادة ١٤٠: اقيم هذا الاحتفال برعاية الحكومة المحلية في بابل التي ابدت تعاونها مع مكتب الفرات الاوسط الذي يقدم خدماته الى المحافظات الخمس بابل وكربلاء والنجف والديوانية والسماوة مشيرا الى انه لدينا ٤٩١ صكا متوزعة على المحافظات الخمس ونحاول ايصالها الى المشمولين بها من الذين طالهم تهجير النظام السابق والمادة ١٤٠ تعتمد على التهجير الديموغرافي للسكان وأصل المادة ١٤٠ هو المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية هذه المادة الزمت المادة ١٤٠ بكل فقراتها منها ما يخص المهجرين والمنفيين من شمال العراق الى جنوبه وكذلك ما يتعلق بالعقود الزراعية المفسوخة والملغاة ومشكلة المناطق المتنازع عليها ومشكلة كركوك كلها هذه فقرات جاءت في المادة ٥٨ التي الزمت فيها المادة ١٤٠. نحن نعمل لتنفيذ احدى فقرات هذه المادة وهي تعويض المرحلين والمنفيين والمهجرين والوافدين في مناطق الفرات الاوسط هناك شرائح مختلفة من المهجرين منهم مهجر للداخل ومهجر للخارج واستطعنا وضع ضوابط جديدة تمثلت بتشكيل لجنة قانونية ولجنة قضائية حيث ان البعض لا يمتلك مستمسكات ويمكن ان يقدم شهودا الى اللجنة برئاسة قاضي وعضوية مدير المكتب والدائرة القانونية في المحافظة لفسح المجال امام هذه الشريحة ليقدم شهادة امام اللجنة القضائية وبعدها يقدم مستمسكات ليكون مشمولا بضوابط اللجنة.

واضاف فيما يتعلق بالموجودين في الدول العربية كانت هناك مشكلة لانه في هذه الدول لا يعطى لجوء سياسي وانما يتم توطينهم الى بلدان اخرى استطعنا ان نربط بين الحالتين اذا كانت لديه اقامة متقطعة في هذه الدول او اي وثائق اخرى تطلب من المواطن كأن تكون اعدام العائلة او سجنا او فصلا سياسيا او اي وثيقة او قرار يمتلكه المواطن يمكن ان يدعم موقفه من خلال الوثائق.

نحن شملنا قبل ١/ ١٠(٣٢٤) مواطنا بينما وصل العدد ٣٦٠٠ مواطن في الفرات الاوسط حاليا وزعنا اكثر من ٢١٥٠ صكا ونحن مستمرون في عملنا وتبلغ قيمة الصك ١٠ ملايين وقطعة ارض اذا كان لم يستفد من الدولة وبعد استلامه الصك يصدر قرار من اللجنة العليا بالتخصيص.

مهندسو ذي قار يحذّرون من انعكاس الدعاوى الكيديّة على سير المشاريع الخدميّة

توجّهات تهدف إلى إفراغ الدوائر الخدميّة من الكوادر الهندسيّة

□ الناصرية / حسين العامل

حذر المشاركون في المؤتمر الهندسي في ذي قار من انعكاس الدعاوى الكيدية والملاحقات القضائية على سير عمل المشاريع الخدمية ومشاريع الاعمار مؤكدين تعرض عدد من زملائهم العاملين في الدوائر الحكومية الى اضرار معنوية ومادية نتيجة البلاغات الكيدية . وقال نقيب المهندسين في ذي قار المهندس فكرت عبد الكريم للمدى:ان الهدف من انعقاد المؤتمر هو مناقشة الواقع الهندسي في القطاع الحكومي وبحث الطلبات المقدمة من المهندسين في الدوائر الخدمية والمتعلقة باعفائهم من مسؤولية اعداد الكشوفات الفنية والاشراف واستلام المشاريع نتيجة ما تعرض له عدد من زملائهم من ضرر معنوي ومادي من البلاغات الكيدية ومعلومات المخبر السري غير الدقيقة التي تعتمدها الدوائر الرقابية في التحقيق مع المهندسين . واكد في ذات الوقت حرص نقابة المهندسين على تطبيق القوانين وملاحقة الفساد وهدر المال العام مشيرا الى ان النقابة في الوقت الذي تحرص فيه على تطبيق القوانين السارية فانها تطالب بحفظ كرامة المهندسين وتحرص على حمايتهم من البلاغات الكيدية التي تستهدف العاملين في المؤسسات الحكومية ولاسيما الخدمية منها.

وحذر نقيب المهندسين من بعض التوجهات التي تعمل على افراغ الدوائر الخدمية من الكوادر الهندسية عبر استخدام البلاغات الكيدية والدعاوى التي تعتمد على الظن والشك لافتا الى تبرئة معظم المهندسين الذين طالتهم الدعاوى الكيدية من التهم الموجهة لهم بموجب تلك الدعاوى وذلك بعد عدة اشهر من التحقيق والاجراءات التي الحقت الضرر المعنوي والمادي بالمهندس المستهدف بتلك الدعاوى وطالب المصدر بضرورة تقديم اعتذار او رد اعتبار للمهندس البريء من قبل الجهة التي فتحت التحقيق بناء على البلاغات الكيدية .

وكان عدد من المهندسين العاملين في الدوائر الخدمية قد طالبوا الدوائر العاملين فيها باعفائهم من الاشراف على المشاريع وما يتعلق باجراءات استلامها على اثر تعرض عدد من زملاؤهم للملاحقات القضائية .بدوره اشار المهندس علي محمد العبود الى جملة من القضايا والتحديات التي تواجه العمل الهندسي في الدوائر الحكومية واوضح للمدى قائلا : ان المهندسين بتجمعهم هذا ليسوا ضد وجود هيئة النزاهة بل ان عمل الهيئة ضروري ومهم في المرحلة الحالية واضاف لكن ما يحصل الان هو اشبه ما يكون بفرض حالة طوارئ على العمل الهندسي من قبل الدوائر الرقابية فهناك حالات من التجاوز على صلاحية الدوائر المعنية التي تحصل فيها المخالفة. واوضح ان المعمول به عالميا حينما يحصل اشكال هندسي او فني في مشروع معين تقوم الدائرة المعنية بتحقيق اداري وفني دون تدخل هيئة النزاهة في بادئ الامر ولحين اكمال التحقيق والبت فيما اذا كان الامر يستحق تدخل القضاء ام لا . كون الدائرة المعنية هي المعنية بالامر قبل اية جهة اخرى. واضاف اما ما يحصل الان فان الاشكال الفني والاداري يتم التحقيق فيه مباشرة من قبل الهيئة دون الاستعانة برأي الدائرة المعنية التي هي المعنية بالإشكال وهي من يحدد نوع المخالفة ان كانت مخالفة ادارية او غير ادارية تستحق الاحالة الى القضاء أم لا .ودعا العبود الى ضرورة الفصل بين المخالفات الفنية والادارية وقضايا الفساد المالي المتعلقة بالسرقة والرشوة والتعامل مع القضايا الادارية والفنية من قبل جهة اخرى غير هيئة النزاهة على ان تضم تلك الجهة خبراء ومختصين بالامور الفنية والهندسية ومن ذات الاختصاص. داعيا في الوقت ذاته الى اصدار تشريعات برلمانية تتيح للدوائر المعنية التحقيق بالقضايا التي تخصها قبل احالتها الى القضاء ووفق قانون الانضباط الاداري المعمول به منذ تاسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ .

وحذر العبود من انعكاس الاجراءات المعمول بها حاليا على سير العمل الهندسي في الدوائر الحكومية والمشاريع الخدمية ومشاريع الاعمار الاخرى مشبها ما يحصل حاليا بما كان يجري ابان حقبة حسين كامل في هيئة التصنيع العسكري حيث كان يسحب المهندس الى الدائرة الامنية الصناعية بدون قرار دائرة المهندس المعني على حد تعبير المصدر .